

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2004/WG.4/14  
9 September 2004  
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية  
في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة  
بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

## إطار العمل المستقبلي للتعليم الفلسطيني

"مقترح للنقاش"

إعداد

وزارة التربية والتعليم العالي

---

ملاحظة: لم يجر التدقيق في مراجع الوثيقة، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

04-0439

## المجموعة التشاورية

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- السلطة الفلسطينية
- جامعة الدول العربية
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(\*)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(\*)
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
- مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
- مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة
- صندوق الأمم المتحدة للطفولة(\*)
- منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم(\*)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- منظمة العمل الدولية(\*)
- صندوق الأقصى/البنك الإسلامي للتنمية(\*)
- البنك الدولي
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(\*)
- المنظمة الدولية للهجرة(\*)
- شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية(\*)

## الجهات المساهمة

- مؤسسة فريدريش ايبرت
- جمعية المساعدات الشعبية النروجية
- مركز البحوث للتنمية الدولية
- مكتب التمثيل النروجي لدى السلطة الفلسطينية
- الهلال الأحمر القطري
- شركة اتحاد المقاولين
- شركة التأمين العربية
- خطيب وعلمي
- نقليات الجزائرري
- مؤسسة عائلة النمر

---

(\*) ساهمت هذه المنظمات في تمويل بعض أنشطة المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة.

المحتويات

الصفحة

١	.....مقدمة
٢	أولاً- الطفولة المبكرة: إطار العمل المستقبلي في مجال الطفولة المبكرة نحو الخطة الوطنية للتعليم للجميع
٢	ألف- مقدمة
٢	باء- الإطار المفاهيمي لمجال الطفولة المبكرة
٤	جيم- الواقع والتحديات
٨	دال- الأهداف الاستراتيجية
١٠	ثانياً- التعليم الأساسي النظامي: إطار العمل في مجال التعليم الأساسي نحو الخطة الوطنية للتعليم للجميع
١٠	ألف- مقدمة
١٠	باء- الإطار المفاهيمي
١٢	جيم- الرؤية
١٢	دال- الواقع والتحديات
٢٠	هاء- الأهداف الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥
٢٢	ثالثاً- التعليم غير النظامي: إطار العمل المستقبلي في مجال التعليم غير النظامي نحو الخطة الوطنية للتعليم للجميع (التعليم المجتمعي Community Learning)
٢٢	ألف- مقدمة
٢٢	باء- الإطار المفاهيمي للتعليم غير النظامي (التعليم المجتمعي)
٢٣	جيم- الرؤية
٢٤	دال- الواقع والتحديات
٢٩	هاء- الأهداف الاستراتيجية
٣١	رابعاً- التعليم العالي الفلسطيني: الواقع والتحديات والتوجهات الاستراتيجية
٣١	ألف- مقدمة
٣١	باء- الإطار المفاهيمي
٣٢	جيم- الواقع والتحديات
٣٦	دال- الرؤية
٣٧	هاء- الأهداف الاستراتيجية

---

## مقدمة

انطلقت لأول مرة مبادئ التعليم للجميع في المؤتمر العالمي المنعقد في جومتين في تايلندا عام ١٩٩٠. وبعد عشر سنوات من انعقاد مؤتمر جومتين، عقد المنتدى الدولي للتعليم للجميع في داكار عام ٢٠٠٠، لتقييم ما تم تنفيذه من مقررات المؤتمر الأول. وقد أسهم منتدى داكار في تدعيم التوجه نحو تحقيق التعليم للجميع من خلال تحديد ستة أهداف يتم تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ (أطلق عليها إطار عمل داكار). وقد شاركت فلسطين في منتدى داكار وقدمت تقريراً شاملاً عن الأوضاع التعليمية في الأرض الفلسطينية المحتلة يغطي مرحلتين: مرحلة سيطرة سلطة الاحتلال الإسرائيلية، والمرحلة التي بدأت بعد نقل مسؤولية التعليم إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتنفيذاً لإطار عمل داكار الصادر عن المنتدى العالمي للتربية، قامت وزارة التربية والتعليم العالي بتشكيل هيئة وطنية تضم الشركاء الأساسيين في العملية التعليمية من المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات الدولية، لوضع إطار عمل مستقبلي لخطة التعليم للجميع. وقد أنجزت الهيئة الوطنية الوثيقة الأولية التي تشخص الواقع التربوي الفلسطيني في ثلاثة محاور رئيسة هي: الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي النظامي، والتعليم غير النظامي (التعليم المستمر ومحو الأمية وتعليم الكبار (التعلم المجتمعي)). وقد تم عرض هذه الوثيقة على المؤتمر الوزاري العربي المنعقد في بيروت عام ٢٠٠٤ الذي حدد فيه إطار العمل العربي المشترك.

ونظراً لأن خطة التعليم للجميع هي خطة وطنية تهم المجتمع برمتها، دُعيت كافة فئات المجتمع للمشاركة في إثراء الخطة الوطنية. وعملت فرق العمل الثلاثة التي أنشئت لهذا الغرض على تحديث البيانات في وثيقة تشخيص الواقع وحددت الإطار المفاهيمي للطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والتعلم المجتمعي، وبلورت التحديات التي تواجه العملية التعليمية في فلسطين في ظل ظروف الطوارئ وفي الظروف المستقرة. وبناءً عليه تم صياغة الأهداف العامة الوطنية الاستراتيجية والأهداف الخاصة المنبثقة عنها، وحددت الأنشطة والإجراءات لتحقيق هذه الأهداف ضمن مصفوفة تمتد إلى عام ٢٠١٥ بمشاركة مختلف الدوائر والأقسام في وزارة التربية والتعليم العالي والمؤسسات المشاركة في فرق العمل الثلاثة.

وتضفي الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني حالياً، في ظل الاحتلال والحصار، تحديات جديدة لمفهوم ومضمون التعليم للجميع في الإطار الفلسطيني، تستوجب الشراكة الحقة في مواجهة التحديات التي يفرضها المحتل، والمتمثلة في مصادرة حقوق الطفولة واستهداف الأطفال بالقتل والجرح والاعتقال، بالإضافة إلى استهداف مباشر للمؤسسات التعليمية بالتدمير والمصادرة أو منع العاملين فيها والطلبة من الوصول إليها عن طريق الإجراءات العسكرية من حصار ومنع للتجول.

وفي هذا السياق انعقد المؤتمر الوطني للتعليم للجميع في الفترة ٢٧-٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ في فلسطين بمشاركة المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والخبراء التربويين والمهتمين بالعملية التعليمية والشركاء في التعليم للجميع من منظمات الأمم المتحدة ومنظمات أهلية وخبراء دوليين ودول مانحة، لمناقشة إطار العمل المستقبلي للتعليم للجميع الذي صاغته الفرق الوطنية المتخصصة تمهيداً لبلورة رؤية مشتركة حول الخطة الشاملة تحقيقاً لأهداف التعليم للجميع.

## أولاً- الطفولة المبكرة: إطار العمل المستقبلي في مجال الطفولة المبكرة نحو الخطة الوطنية للتعليم للجميع

### ألف- مقدمة

إن إطار العمل المستقبلي لمجال تربية الطفولة المبكرة هو جزء لا يتجزأ من الخطة الوطنية للتعليم للجميع. وتضم الخطة بالإضافة إلى مجال الطفولة المبكرة كلاً من مجال التعليم الأساسي، ومجال التعليم المجتمعي. ويشكل إطار العمل المستقبلي لمجال الطفولة المبكرة إطاراً للعمل نحو إعداد خطة التعليم للجميع بدءاً بتحديد المفاهيم وتوحيدها، ومن ثم صياغة الرؤية الخاصة بها، وتحديد المشاكل من خلال تشخيص الواقع الحالي وتعريف التحديات التي تواجه مجال تربية الطفولة المبكرة بهدف صياغة الأهداف الاستراتيجية والعامة والنشاطات والإجراءات التي تكفل الاستجابة لهذه التحديات.

### باء- الإطار المفاهيمي لمجال الطفولة المبكرة

#### ١- تربية الطفولة المبكرة - المنطلقات

مرحلة الطفولة المبكرة هي مرحلة تبدأ منذ تكوين الجنين وحتى سن الثامنة، ولكن خطة هذا القطاع تشمل فقط الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن السادسة، حيث تضمنت خطة قطاع التعليم الأساسي الأطفال ما بين السادسة والثامنة. وتتبع أهمية هذه المرحلة من عدة اعتبارات أهمها أن "معظم التطور في الدماغ يحصل قبل بلوغ الطفل السنة الثالثة من العمر" فتكون أول ثلاث سنوات من حياة الطفل ذات أهمية قصوى لتأمين بداية عادلة له في الحياة.

وتعتبر تربية الطفولة المبكرة مدخلاً أساسياً إلى التنمية البشرية، كما أنها تتيح لجميع المعنيين فرصة للعمل المشترك بين القطاعات لتحقيق الشمولية والتكامل، إذ تتبع أهمية برامج تربية الطفولة المبكرة من أنها تدعم حق الطفل في العيش وفي تطوير قدراته إلى أبعد حد ممكن، كما تؤدي إلى زيادة مشاركته في الحياة الاجتماعية واكتسابه القيم والسلوك الاجتماعي المتوازن، وتدعم نموه

العقلي. إن تنمية قدرات الطفل عملية متعددة الأبعاد منها البعد البدني والبعد الوجداني والبعد العقلي والبعد الاجتماعي والبعد الروحي. ويمكن التحدي الذي يواجه المجتمع الفلسطيني في تربية الطفولة المبكرة، في الوصول إلى رؤية تربوية شاملة لمختلف المراحل متناغمة مع المعطيات العلمية ومنسجمة مع واقع وطموح الشعب الفلسطيني.

## ٢- تربية الطفولة المبكرة - منظور حقوقي

يتضح مما سبق أنه لا يمكن النظر إلى الطفولة المبكرة بدون مراعاة ارتباطها العضوي بالطفولة ككل. إن الخدمات التي يجب أن تقدمها أطراف المجتمع، بشكل متكامل، يجب أن تدعم حقوق الطفل الصغير في البقاء والنمو والحماية. وبناءً على ذلك يجب أن تركز برمجة العمل في مجال الطفولة المبكرة على مراعاة المفهوم الشمولي في نمو الطفل وتطوره في عمره المبكر، وتعميم نظرة النمو في تنشئته<sup>(١)</sup>.

تشكل مبادئ النهج الشمولي التكاملي في رعاية وتنمية وحماية الطفولة المبكرة إطاراً يجمع بين نظرية النمو ومبادئ حقوق الطفل:

### (أ) الطفل والطفولة: الطفولة مرحلة مهمة من مراحل الحياة، وليست مجرد فترة "إعداد للحياة"

- (١) الطفولة مرحلة عمرية قائمة ومتكاملة في حد ذاتها؛
- (٢) الطفل كيان واحد موحد، مهم بكافة جوانبه؛
- (٣) يحدث النمو في خطوات متسلسلة؛
- (٤) تفاعل الطفل الإيجابي مع الأشخاص (كباراً وصغاراً) يُحَقِّز عملية التعلم عند الطفل ويُنشِطها ويُشجعها ويدعمها؛
- (٥) تربية الطفل هي تفاعل بين إمكاناته الذاتية وبيئته؛
- (٦) تنمية هوية الطفل الثقافية ولغته الأم، وقيمه الخاصة مهمة لنموه السوي والمتكامل.

### (ب) البرامج: إن سلوك البالغ وما يمتلكه من المعرفة والفهم والمواقف يتأثران إلى حد كبير بنوعية خبراته الأولى في الحياة

- (١) هناك "حياة داخلية" للطفل تظهر وتزدهر في الظروف المناسبة؛

---

(١) عانم بيبي: قراءة عربية في مراجعة العقد الماضي وتحديات العقد الراهن "الجزء الثاني من ورقة مقدمة إلى المنتدى العربي الإقليمي للمجتمع المدني حول الطفولة" ٢٠٠١.

- (٢) تثمين "الدافعية الداخلية" للطفل؛
- (٣) تثمين الفروق الفردية بين الأطفال ومراعاتها؛
- (٤) تنشئة الطفل على "الانضباط الذاتي"؛
- (٥) تطوير المهارات والقدرات الكامنة لدى الطفل التي تساعده على البقاء والتغلب على الصعوبات والصدمات؛
- (٦) اعتماد تربية الطفل على ما يقدر الطفل على القيام به واستثمار طاقاته إلى أقصى حد ممكن؛
- (٧) احترام الطبيعة الشمولية للطفل التي تتضمن حقه في البقاء والنماء والحماية والرعاية والسلامة؛
- (٨) تفعيل دور الوالدين ودور الأسرة الموسعة والمجتمع المحلي في تنشئة الطفل وتقديره واحترامه؛
- (٩) تطوير برامج وقائية وعلاجية لجميع الأطفال وبالذات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

### جيم - الواقع والتحديات

سنعرض فيما يلي لأهم التطورات في قطاع الطفولة المبكرة منذ قدوم السلطة عام ١٩٩٤ وللإنجازات التي تحققت حتى عام ١٩٩٩ وتأثير الانتفاضة على هذا القطاع تربوياً واجتماعياً وصحياً. ومن ثم سنستعرض أهم التحديات المتعلقة بهذا القطاع ونربطها بأهداف التعليم للجميع الخاصة بهذا المجال.

#### ١- الواقع

##### (أ) رياض الأطفال

- (١) يرتبط ارتفاع عدد رياض الأطفال في فلسطين وانخفاضها بالأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة. ويلاحظ أن عدد رياض الأطفال قد ارتفع ثم بدأ يتذبذب خلال الانتفاضة بين الارتفاع والانخفاض البطيء، وذلك بسبب انعدام الأمن والكساد الاقتصادي، وهبوط معدلات الاستثمار في هذا القطاع، وتفشي البطالة وازدياد معدلات الفقر وهبوط مستويات المعيشة للسكان؛

(٢) إن نسبة المربيات اللواتي يصل مستوى تأهيلهن للثانوية العامة وما دونها قد ارتفع، مما يعني أنه قد جرى تحسن في مستوى تأهيل المربيات. كما ازداد عدد المربيات زيادة مطردة بصورة أسرع من ازدياد عدد الأطفال مما أدى إلى انخفاض معدل عدد الأطفال لكل مربية؛

(٣) ارتفعت معدلات الالتحاق الإجمالية، ثم بدأ المعدل بالانخفاض، وذلك بسبب سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني؛

(٤) ارتفع عدد الطلبة في الصف الأول الأساسي ثم بدأ بالانخفاض. ويعود الارتفاع والانخفاض في عدد طلبة الصف الأول الأساسي لثلاثة أسباب، وهي: عودة عشرات الألوف من الفلسطينيين مع عائلاتهم، وتخفيض سن الالتحاق في الصف الأول مدة شهرين مما أدى إلى التحاق فئة عمرية جديدة والهجرة المعاكسة إلى الخارج بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية؛

(٥) ارتفعت نسبة الذين التحقوا ببرامج تنمية الطفولة المبكرة في الصف الأول وعادت إلى الانخفاض للأسباب السابقة؛

(٦) أدمج ٥٩١ طفلاً من ذوي الاحتياجات الخاصة في رياض الأطفال. ويتوزع هؤلاء الأطفال على أنواع الإعاقة المختلفة كالإعاقات العقلية والسمعية والنطقية والحركية وما إلى ذلك؛

(٧) أثرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية على رياض الأطفال حيث أغلقت ١٥ روضة أبوابها بسبب انخفاض عدد الطلبة فيها أو بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية. وأصيب العديد من الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة نتيجة لممارسات جيش الاحتلال من قصف وتدمير وقنص.

وقد تسبب الجدار الفاصل أيضاً في عزل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها، كما أدى إلى عزل أجزاء منها مما أدى إلى انخفاض أعداد الطلبة في رياض الأطفال نتيجة خوف الآباء والأمهات على أطفالهم من الجدار ومخاطره.

#### (ب) دور الحضانة

أما بالنسبة للأطفال دون سن الرابعة، فيلتحقون بدور الحضانة وتشرف دائرة الطفولة المبكرة في وزارة الشؤون الاجتماعية على دور الحضانة وتقوم بتسجيلها وترخيصها ووضع الشروط

الصحية والبيئية والسلامة العامة الواجب توفرها لمنح الترخيص. وبالرغم من ذلك فإن دور الحضانة تستقطب جزءاً ضئيلاً من الأطفال، لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية.

(١) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة: يعتبر معدل وفيات الأطفال من أهم المؤشرات الصحية للطفولة حيث تشير الإحصاءات إلى وجود انخفاض كبير في معدل وفيات الرضع الكلي في عام ١٩٩٨. أما في عام ٢٠٠٢ فقد ارتفع معدل وفيات الأطفال الرضع لثلاثة أسباب هي الخداج والتهاب الرئتين والتشوهات الخلقية، أما أهم أسباب وفيات الأطفال دون سن الخامسة فهي: التشوهات الخلقية والتهاب الرئتين والأمراض المعدية؛

(٢) خدمات صحة الأم والطفل: وفي مجال خدمات صحة الأم والطفل، فإن غالبية الخدمات الصحية تقدم في الأماكن التي يوجد فيها مراكز خدمات أمومة وطفولة وكذلك في العيادات العامة. أما أهم الخدمات المقدمة في هذه المراكز فتشمل الخدمات العلاجية والإسعافات الأولية، والخدمات العلاجية المتخصصة، ورعاية الطفل السليم، والتطعيمات، والتنظيف الصحي، والرصد الوبائي للأمراض المعدية ومراقبتها، وخدمات التأهيل، وخدمات المستشفيات، وصحة الفم والأسنان؛

(٣) الوضع الغذائي للأطفال: أشارت دراسة مسح التغذية إلى أن الأسر الفلسطينية واجهت صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية لأطفالها، وان عدم المقدرة على دفع التكاليف شكل السبب الرئيس وراء ذلك، في حين أن البعض منهم لم يتمكنوا من الحصول على خدمات صحية بسبب منع التجول والإغلاق الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي؛

(٤) مراكز الرعاية الصحية الأولية: بلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية ٦٠٩ مراكز.

### (ج) الواقع الاجتماعي للطفل الفلسطيني

بلغ عدد مؤسسات دور الأيتام ٢٥ مؤسسة.

(١) برنامج تثقيف الوالدين: ويهدف هذا البرنامج إلى رفع مستوى وعي الآباء والأمهات بأدوارهم ومسؤولياتهم في تنشئة الأطفال وتوفير الرعاية والحماية والتنمية الشاملة لهم في بيئة صحية آمنة؛

(٢) برنامج حماية الطفولة: يهدف هذا البرنامج إلى توفير الحماية من جميع أشكال الإيذاء والاستغلال والإهمال للأطفال، وخصوصاً الأيتام وأطفال الأسر المفككة. وتسعى الوزارة لضمان حقوق هؤلاء الأطفال، وتوفير الرعاية والحماية والتنمية الشاملة لهم؛

(٣) برنامج الأسر الحاضنة (البديلة): تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية سياسة دمج الأطفال غير الشرعيين ومجهولي النسب في أسر حاضنة وفق شروط ومعايير محددة، وذلك لتمكين هؤلاء الأطفال من النمو في بيئة أسرية سليمة، توفر لهم جميع احتياجاتهم الأساسية؛

(٤) برنامج الدعم النفسي الاجتماعي: يهدف هذا البرنامج إلى تخفيف الآثار النفسية للعنف الإسرائيلي على الأطفال وإكسابهم مهارات حياتية، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل المربيّات في دور الحضانة على أساليب تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال ووقت الأزمات.

#### (د) مؤشرات الفقر

تشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء إلى انخفاض دخل الأسر الفلسطينية منذ بداية الانتفاضة.

#### ٢- التحديات

حرصاً على تعميم رعاية الطفولة المبكرة، انبثقت عن التشخيص لواقع هذا القطاع على المستويين المجتمعي والنظامي تحديات متعلقة بهذا الهدف، ومن أهمها:

(أ) تفعيل عملية التنسيق بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية العاملة والمرتبطة بقطاع الطفولة المبكرة من أجل إعداد الخطط الاستراتيجية الوطنية؛

(ب) تفعيل قانون الطفل الفلسطيني وصياغة التشريعات في مختلف المجالات (الصحية، والتعليمية، والحقوق المدنية) واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان تطبيقه؛

(ج) تفعيل وتوسيع دور وزارة التربية والتعليم العالي الرسمي في مراقبة نوعية التعليم، وتدريب المربيّات، وتحديث المنهاج وتوحيده؛

(د) إدراج احتياجات وهموم الطفولة المبكرة ضمن الاستراتيجيات والبرامج التنموية الحكومية كالححد من الفقر والبرامج التنموية ووسائل الإعلام وبرامج توعية الآباء والأمهات؛

(هـ) تفعيل دور المجتمع المحلي وأولياء أمور الطلبة في صياغة برامج تربوية للطفل؛

(و) رفع معدل الالتحاق الإجمالي لمرحلة رياض الأطفال؛

(ز) زيادة حصة وزارة التربية في توفير فرص الالتحاق للأطفال في المرحلة التمهيديّة؛

(ح) توحيد رؤية القطاعات المختلفة لمفهوم الطفولة المبكرة من منظور شمولي تكاملي؛

(ط) إيجاد مؤشرات مرجعية على المستوى الوطني لرصد واقع الطفولة عبر القطاعات من منظور شمولي تكاملي: صحة، ثقافة، إعلام، تشريع؛

(ي) التقييم التكويني والبحث الإجرائي لتقييم الواقع وتعميم مبادئ النهج الشمولي عبر القطاعات العاملة في مجال الطفولة المبكرة.

وإدراكاً لأهمية مواكبة التطورات الحضارية والتفجر المعرفي في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحقيق التنمية المستدامة، رصدت نتائج التشخيص التحديات الرئيسة التالية:

- (أ) رفع مستوى الوعي بطبيعة الحياة الداخلية للطفل وتهيئة الظروف المواتية لازدهارها؛
- (ب) تمكين الأسرة والمؤسسات والمجتمع من مواجهة الظروف الحالية المحيطة بالطفل؛
- (ج) تحسين نوعية التفاعل بين الكبار والصغار وبين الصغار أنفسهم وتنشيطها؛
- (د) تغيير مواقف الكبار من الصغار؛
- (هـ) تطوير مواد ثقافية موجهة للطفل؛
- (و) تنمية اعتزاز الطفل بلغته الأم؛
- (ز) تعزيز قدرة الوالدين والعاملين مع الأطفال على إكساب الأطفال مهارات الحياة.

#### دال- الأهداف الاستراتيجية

##### ١- أهداف الخطة الوطنية لمجال الطفولة المبكرة

تسعى الخطة الوطنية لمجال الطفولة المبكرة إلى تحقيق أهداف دالكار المتعلقة بهذا المجال وهي التالية:

(أ) توسيع وتحسين العناية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدّهم حرماناً؛

(ب) ضمان تلبية حاجات التعليم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة؛

(ج) تطوير قطاع الطفولة المبكرة في مختلف مجالات النماء والرعاية والحماية، تحقيقاً للهدف العام لمجال الطفولة المبكرة.

وحتى يمكن تحقيق أهداف التعليم للجميع والهدف العام لهذا المجال لا بد من صياغة أهداف استراتيجية.

## ٢- الأهداف الاستراتيجية الوطنية

(أ) الهدف الأول: العمل على تطوير سياسات شاملة متكاملة وموحدة في مجال رعاية الطفولة المبكرة وحمايتها وتنميتها

يتضمن هذا الهدف صياغة رؤية وطنية لمفهوم الطفولة المبكرة وإيجاد وتفعيل التشريعات والقوانين التي تعمل على حماية الأطفال وتكفل حقوقهم وكذلك التشريعات والقوانين التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الطفولة المبكرة.

(ب) الهدف الثاني: توفير فرص التعلّم لجميع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة بمن فيهم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وفي جميع الظروف بما فيها الطوارئ

يتضمن هذا الهدف تعزيز الممارسات الصحية والاجتماعية السليمة وتوفير فرص الالتحاق لجميع الأطفال بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير التعلّم المجاني للأطفال من الفئة الاجتماعية محدودة الدخل. كما يتضمن هذا الهدف المحافظة على استمرارية العملية التعليمية أثناء الطوارئ.

(ج) الهدف الثالث: تحقيق التربية الشاملة للأطفال في كافة مجالات النمو

يتضمن هذا الهدف تطوير نوعية الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية المقدمة للأطفال، وبالذات خلال ظروف الطوارئ، وكذلك تطوير بيئة الروضة والحضانة بما يتناسب مع المعايير الوطنية للبيئة، ورفع مستوى الوعي بأهمية صحة الأطفال.

(د) الهدف الرابع: تحسين نوعية التعليم لتمكين الطفل من بناء المعارف واكتساب المهارات

يتضمن هذا الهدف تطوير منهج فلسطيني موحد لرياض الأطفال ودور الحضانات، وكذلك توفير خدمات للكشف المبكر عن الإعاقات لدى الأطفال، وكذلك توفير خدمات للكشف عن الأطفال ذوي المواهب والإبداعات.

**ثانياً - التعليم الأساسي النظامي: إطار العمل في مجال التعليم الأساسي نحو الخطة الوطنية للتعليم للجميع**

**ألف - مقدمة**

استرشاداً بمبادئ التفكير الاستراتيجي وأهداف التعليم للجميع، تطلعت فلسطين كباقي الدول العربية الأخرى إلى التطوير والإصلاح التربوي في قطاع التعليم الأساسي مما استدعى إجراء تحليل للواقع التربوي، وتصور الرؤية التربوية على مستوى المجتمع، واستخلاص نقاط القوة والضعف والتحديات المستنبطة منه في تحليل الاحتياجات، وبالتالي استنباط الأهداف الاستراتيجية.

ولا بد من تكثيف الجهود لتجاوز التحديات وتحقيق الاستراتيجيات التي أسفر عنها هذا العمل الوطني والتي من أولوياتها ما يلي:

- ١- تطوير نوعية التعليم لتلبية احتياجات التنمية والثقافة العربية والإسلامية.
- ٢- إبقاء معدلات الالتحاق مرتفعة ومعدلات التسرب منخفضة وتحقيق التعليم لجميع الطلبة بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ٣- تحقيق التربية الشاملة للفرد اجتماعياً ونفسياً وصحياً.
- ٤- تعزيز دور المجتمع المحلي ومؤسساته في تحقيق الأهداف والتخطيط والتنفيذ.
- ٥- الاستجابة للتحديات التي فرضتها الظروف الأمنية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

**باء - الإطار المفاهيمي**

يقسم التعليم النظامي المدرسي في فلسطين إلى مرحلتين: مرحلة التعليم الأساسي الذي يقسم بدوره إلى مرحلتين هما: المرحلة الدنيا (التهيئة) وتشمل الصفوف من الأول إلى الرابع والمرحلة العليا (التمكين) وتشمل الصفوف من الخامس إلى العاشر، ومرحلة التعليم الثانوي (الانطلاق) وتشمل الفرعين المهني والأكاديمي للصفين الحادي عشر والثاني عشر.

وتهدف الفلسفة التربوية الفلسطينية لهذه المرحلة إلى تلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية التي تمكن الفرد من اكتساب المهارات التعليمية والحياتية والمعرفية والتكنولوجية.

### تعريفات واصطلاحات تربوية

(أ) التعليم الأساسي: يستهدف هذا التعليم تلبية احتياجات التعليم الأساسية: القراءة، والكتابة والتعبير الشفوي والكتابي، وحل المشكلات، وتنمية القيم والمهارات والمعارف التي تمكن الفرد من تحسين حياته ومتابعة دراسته والمشاركة في التنمية؛

(ب) نظام التعليم الإلزامي: هو التعليم الإلزامي المجاني لكافة الأطفال في سن الدراسة؛

(ج) التعليم النظامي: هو مجموعة من البرامج التعليمية النظامية تقدمها المؤسسات التربوية كالجامعات والمدارس ضمن سلم للتعليم بدوام كامل، يمنح الطلبة بعد انقضاء مدة الدراسة شهادة رسمية تقر باستيفاء متطلبات هذا التعليم ومقرراته ومنهجه؛

(د) التعليم الجامع: هو التعليم الذي يتيح فرصا تعليمية متكافئة لكل الطلبة والأطفال، ويوفر السبل الكفيلة لدمجهم في التعليم المدرسي مهما تباينت احتياجاتهم؛

(هـ) المنهج التكاملي: هو التعلم الذي يقوم على أساس ربط المباحث الدراسية مع بعضها البعض ما أمكن، باستخدام طرق وأساليب تعلم متنوعة بشكل متكامل وربطها بالخبرات التعليمية للطلاب، فيكون الطالب محور العملية التعليمية؛

(و) معلم الصف: هو المعلم الذي يدرّس جميع المواد في الصفوف الأربعة الأولى ويكون متخصصاً في هذا المجال، كما يتم تعيين معلمي مجال للمواد الأدبية والعلمية للصفوف (٣-٤) ما لم يتوفر معلم صف مؤهل لإعطاء جميع المواد العلمية والأدبية؛

(ز) برنامج التربية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا): يشكل برنامج التربية في الأنروا أحد البرامج الأربعة الرئيسية فيه: ويغطي التعليم الأساسي في الأنروا الصفوف من الأول حتى التاسع بالإضافة إلى صف عاشر في بعض مدارس الأنروا؛

(ح) المنهج الفلسطيني: هو الإطار الذي يستقي أسسه من الفلسفة العامة للمجتمع العربي الفلسطيني ويستمد مبادئه من تراثه ودينه وقيمه وعاداته وتقاليده.

## جيم - الرؤية

للشعب الفلسطيني رغم الظروف التي يمر بها طموح وتطلعات يصارع من أجل تحقيقها لتحقيق ذاته وإبراز هويته والمحافظة على حضارته وثقافته والتعايش مع متطلبات التفجر المعرفي والتكنولوجي، وهو مدرك أن هذه التطلعات لا تتحقق إلا إذا تطور نظامه التربوي ليكون الأداة الفعالة لخلق المواطن الصالح، وأن خلق هذا المواطن لا يتأتى إلا إذا استجاب النظام التربوي للتطلعات المستقبلية التالية:

- ١- تنمية المهارات والقدرات المعرفية والانفعالية للمتعلم.
- ٢- تمكين المتعلم من خلق التوازن بين الثقافة الأصيلة والحضارة العالمية.
- ٣- تحسين فرص حياة المتعلم ليتحول من الاعتماد على الآخرين إلى الاستقلالية لتحقيق حياة أفضل.
- ٤- تحرير الإنسان وتوجيه طاقاته نحو ممارسة وجوده كإنسان واكتشاف حقيقة نفسه.

## دال - الواقع والتحديات

### ١- المدارس الفلسطينية

ارتفع عدد المدارس الفلسطينية، كما ارتفع عددها حسب جنس المدرسة.

#### (أ) الأبنية المدرسية

(١) ارتفع عدد الأبنية المدرسية الحكومية نتيجة بناء مدارس جديدة أو استئجار أو تملك مبان مدرسية؛

(٢) انخفضت نسبة المباني المدرسية الأساسية التي تداوم فترتين. كما ارتفع عدد الأبنية المملوكة الحكومية والمباني المستأجرة.

#### (ب) المرافق المدرسية والتقنيات التعليمية

(١) ارتفعت نسبة المدارس التي يوجد فيها غرفة مخصصة للمختبرات العلمية في المدارس الحكومية ومدارس الوكالة والمدارس الخاصة؛

(٢) أما بالنسبة للمكتبات فقد ارتفعت نسبة المدارس التي يوجد فيها غرفة مخصصة للمكتبة في المدارس الحكومية ومدارس الوكالة والمدارس الخاصة؛

(٣) وبالنسبة لمختبرات الحاسوب، فقد ارتفعت نسبة المدارس التي يوجد فيها غرفة مخصصة لمختبر الحاسوب في المدارس الحكومية ومدارس الوكالة والمدارس الخاصة.

## ٢- الطلبة

(أ) عدد الطلبة الفلسطينيين: ارتفعت نسبة الطلبة في المدارس الحكومية بينما انخفضت النسبة في مدارس الوكالة وفي المدارس الخاصة. والسبب في هذا الانخفاض يعود إلى بناء مدارس جديدة تابعة للوكالة ضمت في بنائها عدة مدارس كانت في الأصل مستأجرة أو تداوم فترتين، وكذلك انخفاض المستوى الاقتصادي والمعيشي، مما أدى إلى تحول الطلبة إلى المدارس الحكومية؛

(ب) معدلات الالتحاق بالصف الأول: ظلت معدلات الالتحاق بالصف الأول من الدراسة ترتفع حتى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، إذ جعلت الخطة الخمسية التطويرية من أهدافها أن يكون جميع السكان في سن السادسة وهو السن الرسمي للدخول للصف الأول على مقاعد الدراسة، غير أن هذه المعدلات انخفضت في العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نتيجة الانخفاض المستمر في عدد الطلبة الجدد الداخلين إلى الصف الأول؛

(ج) معدلات الالتحاق الإجمالية والصافية للمرحلة الثانوية: حققت الخطة الخمسية الهدف المتمثل في رفع معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الأساسية وذلك بفضل السياسات التربوية التي أدت إلى انخفاض معدلات التسرب انخفاضاً مستمراً؛

(د) انخفضت معدلات (طالب/شعبة) للطلبة الفلسطينيين؛

(هـ) انخفضت معدلات الإعادة في المرحلة الأساسية في المدارس الفلسطينية؛

(و) كما انخفضت معدلات التسرب في المرحلة الأساسية للمدارس الفلسطينية بغض النظر عن السلطة المشرفة.

## ٣- المعلمون

(أ) ارتفع عدد المعلمين في المدارس الفلسطينية (المدارس الحكومية والخاصة ومدارس الوكالة)، وانخفضت نسبة المعلمين الفلسطينيين من حملة الدبلوم وارتفعت نسبة حملة البكالوريوس من مجموع المعلمين؛

(ب) ومن حيث توزيع المعلمين حسب الجنس فإن نسبة المعلمات تعادل تقريباً نسبة المعلمين في المدارس الفلسطينية؛

(ج) انخفضت نسبة الطلبة للمعلم الواحد في المدارس الفلسطينية الحكومية والخاصة بينما ارتفعت في مدارس الوكالة؛

(د) ارتفع عدد الموظفين الإداريين في النظام الحكومي وارتفع عدد الفنيين وعدد الأذنة وانخفض عدد المستخدمين.

#### ٤- نوعية التعليم

##### (أ) التحصيل الدراسي

نفذ مركز القياس والتقويم في وزارة التربية والتعليم العالي عدداً من الاختبارات الوطنية في اللغة العربية والرياضيات للصفوف الرابع والسادس والثامن والعاشر. وكانت أهم النتائج كما يلي:

متوسط تحصيل طلبة فلسطين في الرياضيات وفق متغير الصف والجنس: إن متوسط تحصيل الطلبة في الصف السادس هو الأعلى، يليه تحصيلهم في الصف الرابع، فالثامن والعاشر، ويلاحظ أن الإناث أكثر تحصيلاً من الذكور في الصفوف الأربعة.

أما بالنسبة لمتوسط تحصيل طلبة فلسطين في اللغة العربية وفق متغير الصف والجنس: فإن متوسط التحصيل في اللغة العربية يعتبر في المستوى المقبول بالنسبة للصفين الرابع والسادس، ودون المستوى بالنسبة للصف الثامن، وفي حدود المقبول بالنسبة للصف العاشر. وتحصيل الإناث أفضل من تحصيل الذكور في جميع الصفوف.

##### (ب) الجوانب النوعية

شهد النظام التربوي تطوراً ملحوظاً بعد تولى المؤسسات التربوية الوطنية الفلسطينية الإشراف عليه، حيث برزت ملامح التطور في العديد من المؤشرات التربوية منها: توفير فرص تعلم متكافئة لجميع الطلبة من الجنسين، وارتفاع معدلات الالتحاق، وازدياد عدد الأبنية المدرسية، وانخفاض معدلات التسرب والرسوب. وأما أهم ملامح التطور النوعي في النظام التربوي فهي:

(١) تطوير المنهج الفلسطيني الموحد: وهو المنهج الذي ترجم احتياجات ومتطلبات وخصوصية الشعب الفلسطيني خاصة، وعزز تاريخ الأمة العربية عامة، واستهدف التوفيق ما بين الحضارة والتطور العلمي والتكنولوجي؛

(٢) تدريب الكوادر البشرية: لقد أولت الوزارة والمؤسسات التربوية الأهمية اهتماماً واضحاً بتدريب الكوادر البشرية على كل المستويات وتبنت استراتيجية تكاملية بين الجانبين النظري والعملي في هذه المجالات تتسجم مع سياسات المراحل التعليمية؛

(٣) أما منهجية التدريب، فقد استندت إلى عدة بنود:

أ- تحديد الاحتياجات والأولويات بناءً على الحاجة التي يعالجها البرنامج التدريبي أو حجم الفئة المستفيدة منه؛

ب- تنفيذ عملية التدريب تبعاً للنموذج التعااقبي الذي يتضمن: تشكيل فريق مركزي من الخبراء (المعلمين والمشرفين المتميزين) وإطلاعهم عملياً على الخبرات والمعارف التي تطرح في الدورات التدريبية لمساعدتهم في إعداد المواد التدريبية اللازمة، وقيام الفريق المركزي بتدريب فريق آخر، كما يتضمن مشاركة المعلمين في التدريب على مستوى المحافظة والمدرسة والمركز؛

ج- تنفيذ مشاريع ريادية في التدريب على مستوى المدرسة كمشروع لتحفيز التفكير الذهني والمهارات الحياتية؛

د- استراتيجيات مستقبلية للتدريب:

١' تطوير نظم تدريب المعلمين وإعدادهم وتحديثها؛

٢' تفعيل دور الإدارة التربوية وتطوير أساليبها بما يتناسب مع التطور التكنولوجي؛

٣' تحديث مهام ونظم المشرف التربوي؛

٤' تطوير استراتيجية للتدريب أثناء الخدمة وقبلها؛

٥' تطوير معايير للمعلم الفلسطيني الكفاء.

(٤) التعليم الجامع انطلاقاً من وثيقة مؤتمر جومنتين المنعقد عام ١٩٩٠ التي أقرت بأن الأطفال لهم احتياجات مختلفة ولهم الحق بالاستجابة لها، تبنت الوزارة فلسفة التعليم الجامع في مدارسها عام ١٩٩٧، خاصة وان فلسطين من البلدان التي ارتفعت وترتفع فيها نسبة ذوي الاحتياجات والإعاقات الجسدية كحصيلة للظروف السياسية التي تمر بها.

١- وبلغ عدد الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة ٢٨٠ ٣ طالباً خلال العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ منهم ١١٩ يستفيدون من برنامج التعليم الجامع الذي بادرت إليه الوزارة. وقد تم دمج الطلبة ذوي الإعاقات البسيطة والقابلين للتعلم.

٢- وقد تبين من تقييم المشروع أنه قد ساهم في انتشار مفهوم التعليم الجامع وتفهم المجتمع لحق التعليم للجميع بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتغيير مواقف المعلمين والطلبة تجاه هذه الفئة وتجاه هذه الاستراتيجية، وان الطلبة مندمجون بشكل جيد نسبياً.

٣- ومن أهم الإستراتيجيات المستقبلية لبرنامج التعليم الجامع:

(أ) التوسع في عدد المدارس المدرجة في برنامج التعليم الجامع؛

(ب) زيادة معدلات الالتحاق لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة؛

(ج) تطوير معايير لتشخيص الإعاقات وتحديد الاحتياجات التعليمية الخاصة وطرق الاستجابة لها؛

(د) تطوير وثيقة تشمل سياسة واضحة للتعليم الجامع؛

(هـ) تطوير المنهج لتلبية احتياجات هذه الفئة في جو تدريسي جامع؛

(و) تأهيل المعلمين على أساليب تدريس ذوي الاحتياجات الخاصة.

٤- برامج الصحة المدرسية والإرشاد التربوي: انطلاقاً من مبدأ البيئة صديقة المتعلم، قامت وزارة التربية، بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية كوزارة الصحة ووكالة الغوث ووزارة الشؤون الاجتماعية، بإدراج الوضع الصحي والنفسي للطلبة ضمن استراتيجياتها، خاصة بعد تردي الوضع الأمني، حيث يتم العمل على تنفيذ عدة مشاريع منها:

(أ) مشروع التعزيز الصحي: الذي يهدف إلى تطوير أنماط واتجاهات حياتية صحية إيجابية لدى الطلبة؛

(ب) مشروع تزويد الطلبة بالفيتامينات والحديد: الذي يهدف إلى رفع المستوى الصحي لدى الطلبة نظراً لما له من أثر على المستوى التحصيلي؛

(ج) مشروع المدرسة صديقة الطفل: الذي يهدف إلى تنمية المهارات الحياتية (حل المشكلات والتفكير النقدي والاتصال)، أي المهارات التي تمكن الطلبة من التعامل بفعالية مع متطلبات وتحديات الحياة؛

(د) برنامج الإرشاد في صحة المراهق: الذي يهدف إلى إتاحة الفرصة للطلبة للتأقلم مع التغيرات المصاحبة لهذه المرحلة عبر التوجه إلى الأهالي وتوعيتهم.

٥- الاستراتيجيات الخاصة بالصحة المدرسية والإرشاد التربوي:

(أ) تكثيف الاستمرار في المشاركة في تنفيذ برامج ومشاريع لتحسين التحصيل الدراسي والحد من التسرب؛

(ب) تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي للاستمرار بالمشاريع الصحية والتربوية؛

(ج) بناء قاعدة بيانات صحية لتحديد الاحتياجات؛

(د) إنشاء مركز للمصادر الصحية؛

(هـ) وضع سياسة وصياغة قرار لتناول قضايا المراهقين؛

(و) تعميم المشاريع الريادية على جميع المدارس خاصة خلال ظروف الطوارئ؛

(ز) تأهيل جميع الكوادر الصحية والمرشدين التربويين وزيادة أعدادهم ليتناسب مع أعداد الطلبة؛

(ح) وضع نظام في مجال الإرشاد الصحي والتربوي للتعامل مع القضايا الخاصة كالإيدز والتربية الجنسية؛

(ط) تكثيف برامج الإرشاد التربوي والتدريب على الإخلاء والسلامة على الطرق في ظروف الطوارئ؛

(ي) إعداد المرشد التربوي المؤهل مهنيًا وأكاديميًا؛

(ك) تزويد جميع الطلبة بخدمات الإرشاد التربوي التي تركز على الجوانب النمائية والوقائية والعلاجية البسيطة؛

(ل) تفعيل التوجيه والإرشاد في أبعاده الثلاثة (التربوي والنفسي والمهني)؛

(م) توفير مرشد تربوي لكل مدرسة.

٦- المؤشرات الصحية: وفقاً لتقرير التنمية البشرية بلغ عدد المعوقين في فلسطين ١٥ ٥٦٧ معوقاً، والإعاقات الحركية والجسدية أكثر الإعاقات شيوعاً، بالإضافة إلى أن عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات غير كافية. وقد ازدادت الإعاقات بكل أشكالها خلال الانتفاضتين الأولى والثانية.

#### ٥- ظروف الطوارئ وجدار الفصل والتوسع العنصري

أثر جدار الفصل على انتظام العملية التعليمية وذلك بتعطيل بعض المدارس ومنع بعض الطلبة والمعلمين من الوصول إلى مدارسهم، مما ساهم في خلق تحد جديد أمام النظام التربوي.

وتشرف العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على العديد من البرامج لمواجهة التحديات التي فرضتها انتفاضة الأقصى، ومنها برنامج تعليم الطلبة الجرحى. هذا بالإضافة إلى أنه تمّ خلال العامين الأخيرين تحضير برنامج للتعليم عن بعد ليساهم في دعم التعليم أثناء الطوارئ.

#### ٦- المستوى الاقتصادي

تشير نتائج المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول "أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية خلال الفترة (٥ تموز/يوليو - ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣)" إلى ما يلي:

(أ) انخفاض الدخل الشهري الوسيط للأسرة في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٣؛

(ب) انخفاض دخل ٧١ في المائة من مجمل الأسر الفلسطينية منذ الانتفاضة، منها من فقد أكثر من نصف دخله خلال الانتفاضة؛

(ج) ٦٢,٣ في المائة من الأسر في الأراضي الفلسطينية قد خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال الـ ١٢ شهراً الماضية، وقد تركز ذلك على الملابس والغذاء.

#### ٧- تحديات التطوير التربوي للتعليم الأساسي

استناداً إلى تشخيص الواقع التربوي الفلسطيني، واسترشاداً بأهداف التعليم للجميع التي تعهدت بها الحكومات والمجتمع الدولي في المنتدى العالمي للتربية بداكار، السنغال، عام ٢٠٠٠، استخلصت مجموعة من التحديات التي تمت ترجمتها إلى عدة مستويات من الأهداف الاستراتيجية والخاصة. وأهم هذه التحديات التي قد تواجه تطوير نظام التعليم الأساسي هي:

(أ) رفع معدل الدخول الإجمالي للصف الأول والمحافظة على المعدلات الإجمالية للمرحلة الأساسية مرتفعة لجميع الطلبة في الصفوف من الأول إلى العاشر، بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير أبنية مدرسية جديدة لاستيعاب النمو الطبيعي في عدد الطلبة ضمن المواصفات والمعايير التربوية الحديثة ومع مراعاة احتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة؛

(ب) الحفاظ على مستوى التكافؤ في فرص التعليم بين الجنسين خلال السنوات القادمة للخطة وذلك انسجاماً مع هدف التعليم للجميع؛

(ج) تطوير وتحسين نوعية التعليم ومستوى التحصيل العلمي للطلبة بما يتناسب مع هدف التعليم للجميع. وهذه الاحتياجات النوعية قد ينبثق عنها عدة تحديات:

- (١) رفع المؤهلات العلمية للمعلمين وخفض نسبة الطلبة إلى المعلم؛
- (٢) تطوير أساليب وسياسات واستراتيجيات وبرامج تدريب المعلمين وتحديثها أثناء الخدمة وقبلها بما فيهم معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- (٣) استبدال أساليب الإشراف التربوي التقليدية بأساليب مشتقة من أساليب الإشراف العلاجي؛
- (٤) استحداث برامج تربوية علاجية وإرشادية وصحية وأنشطة للطلبة لمواجهة ظروف الطوارئ ومعالجة آثارها على الطلبة؛
- (٥) وضع استراتيجية لتطوير برامج الإرشاد التربوي والنفسي؛

- (٦) تحديث وتطوير أساليب واستراتيجيات القياس والتقويم التربوي؛
- (٧) تفعيل واستخدام التقنيات التربوية في التعليم والتعلم، خاصة مختبرات الحاسوب والمختبرات المدرسية؛
- (٨) تطوير الخدمات الصحية المدرسية وتطوير البيئة الصحية المدرسية؛
- (٩) تحديث المناهج الفلسطينية لجميع الطلبة مهما اختلفت احتياجاتهم؛
- (١٠) مواجهة تحديات جدار الفصل العنصري؛
- (١١) تفعيل دور القطاع الخاص للاستثمار في التعليم؛
- (١٢) تفعيل دور المجتمع المحلي في العملية التعليمية التعلمية.

#### هاء- الأهداف الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥

تمثل هذه الوثيقة إطاراً عاماً لخطة وطنية استراتيجية للتعليم للجميع تهدف إلى الاستجابة لاحتياجات النظام التعليمي الأساسي ولمبادئ وأهداف التعليم للجميع الستة (داكار ٢٠٠٠)، وكذلك للتحديات التربوية التي انبثقت من تشخيص الواقع التربوي الفلسطيني. ويحاول هذا الإطار ترجمة الاحتياجات والتحديات لهذا القطاع ضمن ٧ أهداف استراتيجية، كما يلي:

#### ١- الهدف الأول- توفير فرص الالتحاق بالتعليم لجميع الأطفال في سن (٦-١٥) سنة بمن فيهم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

يستهدف هذا البرنامج توفير فرص الالتحاق لجميع الطلبة من خلال بناء المدارس والغرف الصفية لاستيعاب النمو الطبيعي في عدد الطلبة، وتصميم برامج تربوية لمعالجة ظاهرتي التسرب والرسوب، وتوفير المرافق المادية اللازمة لذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس.

#### ٢- الهدف الثاني- تمكين جميع الطلبة من ممارسة حقهم في التعليم والتعلم والالتحاق به أثناء الطوارئ والظروف الأمنية الصعبة

وانبثق هذا الهدف من الاحتياجات التي فرضتها الطوارئ التي تستدعي توفير فرص التعليم والتعلم للطلبة أثناء الظروف الأمنية الصعبة، من خلال وضع استراتيجيات وإعداد خطط للطوارئ،

مثل تنفيذ برامج لتعليم الجرحى، وبرامج التعلم عن بعد والتعليم الشعبي، وبرامج للتعليم العلاجي، وبرامج للإرشاد النفسي، وإعادة ترميم الأبنية التربوية من آثار القصف، وبناء ملاجئ في المدارس، وتزويدها بوسائل الأمن والسلامة وتدريب الطواقم على عمليات الإخلاء والإسعافات الأولية.

٣- الهدف الثالث - تحسين نوعية التعليم والتعلم لتحقيق تعلم متميز للجميع  
لاكتساب المهارات المعرفية والوظيفية والحياتية

ويستجيب هذا الهدف لتحديات تطوير نوعية التعلم التي تعتبر من الأولويات الأولى في فلسطين كما هي في الدول العربية؛ حيث أنها تستحوذ على اهتمام التربويين خاصة التحصيل العلمي ونوعيته، ولهذا يستجيب هذا الهدف إلى احتياجات النوعية عبر تطوير المنهاج وتقييمه.

٤- الهدف الرابع - تحقيق التربية الشاملة للأطفال في الفئة العمرية (٦-١٥ سنة)  
صحياً وتربوياً ونفسياً واجتماعياً

ويجسد هذا الهدف مبدأ التكاملية في التطوير التربوي عبر توفير بيئة تعليمية صحية لجميع الطلبة من الجنسين مهما اختلفت قدراتهم، ويترجم هذا الهدف التحديات المتعلقة بالصحة العامة الجسدية والنفسية والذهنية.

٥- الهدف الخامس - تطوير النظام الإداري والمالي وعملية التخطيط  
في مختلف المراحل التعليمية والمستويات

ويركز هذا الهدف على تنمية الإمكانات والقدرات للتوجه نحو نظام الإدارة اللامركزية، كما يركز على تنمية القدرات المؤسسية لدى الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتطوير مهام التخطيط والإشراف والمتابعة، وعلى تطوير شبكة محوسبة في مجال التخطيط للتعاون والتنسيق بين النظام التربوي والمؤسسات التربوية على المستويين الوطني والإقليمي.

٦- الهدف السادس - تطوير دور المجتمع المحلي وتنمية وعيه بقضايا  
واحتياجات التعليم الأساسي

ويركز هذا البرنامج على تطوير مستوى وعي المجتمع والأسرة باحتياجات الأطفال وضرورة دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس النظامية، وتوعية المجتمع المحلي بأهمية التعليم ومخاطر التسرب.

٧- الهدف السابع- رفع كفاءة الموارد البشرية بما يتلاءم مع متطلبات المجتمع واحتياجاته، ومواكبة التطور المعرفي

ويركز هذا الهدف على رفع كفاءة ومؤهلات الموارد البشرية العاملة مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحسين أداء المعلمين في النظام التربوي أثناء الخدمة، وتأهيل طاقم مدربين لجميع مجالات البحث، ووضع استراتيجيات للتدريب أثناء الخدمة وقبلها، وتأهيل كادر المدرسة على المهارات الصحية والحياتية والبيئية.

ثالثاً- التعليم غير النظامي: إطار العمل المستقبلي في مجال التعليم غير النظامي نحو الخطة الوطنية للتعليم للجميع (التعلم المجتمعي Community Learning)

ألف- مقدمة

يعتبر التعلم غير النظامي (التعلم المجتمعي) جزءاً من عمل متكامل نحو إعداد "الخطة الوطنية للتعليم للجميع" والتي تتضمن تحديد المفاهيم ووضع الرؤية المتعلقة بها ومن ثم تشخيص الواقع لتحديد المشاكل وبلورة التحديات لاستخلاص الأهداف الاستراتيجية.

والتعليم غير النظامي هو أحد محاور الخطة المستقبلية للتعليم للجميع. ولأن هذا المحور واسع جداً فهو يتعامل مع فئات عديدة من الشعب، ويلبي حاجات المجتمع التي لم يتسع لها التعليم النظامي أو الرسمي. وعليه فإن تعريف المصطلحات أو المفاهيم التي يتضمنها هذا النوع من التعلم هام جداً في بناء الخطة الوطنية ومتابعة تنفيذها.

باء- الإطار المفاهيمي للتعليم غير النظامي (التعلم المجتمعي)

يكون هذا النوع من التعليم مرناً في مناهجه وبرامجه وساعات دوامه تبعاً لحاجات الدارسين والمجتمع. ويتطلب مساهمة كبيرة من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الرسمي في التخطيط والتنفيذ والمتابعة. ويعمل التعلم المجتمعي (Community Learning) في محورين أساسيين هما: الأمية والتعليم المستمر.

١- الأمية

لمفهوم الأمية مضامين مختلفة تتعدى المفهوم التقليدي للأمية. كما ان هنالك جوانب أخرى للأمية من أهمها:

(أ) الأمية - الأمي هو الإنسان الذي لا يستطيع أن يقرأ بطلاقة أو يفهم أو يكتب أو يقوم بالعمليات الحسابية الأساسية (الأربع) دون أخطاء؛

(ب) الأمية الوظيفية - نقص المعلومات أو الخبرات أو المهارات التي تمكن الإنسان من الوفاء بمتطلبات وظيفته أو عمله؛

(ج) الأمية الحضارية - نقص المعلومات أو الخبرات أو المهارات التي تمكن الإنسان من الاطلاع على التطورات الحضارية واستخدامها أو المساهمة فيها؛

(د) الأمية المقنعة - هي الأمية الموجودة لدى الذين أنهوا سنوات دراسية عديدة وما زالوا يعانون من الأمية بسبب ضعف نوعية التعليم الذي تلقوه أو بسبب تركهم وعدم رجوعهم للقراءة.

## ٢- التعلم المستمر

ويرتبط هذا النوع من التعليم بتنمية قدرات الأفراد ليكونوا قادرين على التعلم، كما يؤدي إلى تطوير مهاراتهم ومستوى إنتاجهم للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

(أ) التعلم اللامنهجي - هو التعلم الذي لا يتبع منهجاً محدداً ويحدث عن طريق التفاعل المباشر أو غير المباشر مع متغيرات الحياة المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة اللامنهجية هي تعريف لم يعد مستخدماً أو مقبولاً أو تم استبداله بالأنشطة المرافقة للمنهج مثل النشاطات الاجتماعية والثقافية والفنية؛

(ب) تعليم الكبار - هو التعليم الموجه للبالغين، وكثيراً ما ارتبط هذا المفهوم ببرنامج محو الأمية؛

(ج) التدريب المهني والحرفي - هو تعليم غير نظامي يشمل التدريب غير الرسمي وغير النظامي ويكسب الفرد مهارات تأسيسية تساعده على الانخراط في سوق العمل؛

(د) التعليم العلاجي التمكيني: هو تعليم يهدف إلى معالجة الاشكالات التعليمية الناشئة عن ظروف الطوارئ.

## جيم- الرؤية

يتجه الشعب الفلسطيني نحو وضع رؤية يسترشد بها في تحقيق طموحاته الوطنية في التحرر من الاحتلال واللاحاق بركب المعرفة والمساهمة الإيجابية في الحضارة الإنسانية. ويتطلب

ذلك وضع برامج لتطوير قدراته وامكانياته في مجال التعليم غير النظامي بهدف تفعيل طاقات المجتمع الكامنة من خلال بناء شراكة حقيقية بين مؤسساته للوصول إلى ما يلي:

- ١- تحقيق التنمية البشرية المستدامة وفق حاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل ومواكبة التطور الحضاري العلمي والتكنولوجي والاستجابة للتحديات والمخاطر التي يواجهها الشعب الفلسطيني.
- ٢- تطوير الهيكل الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة عن طريق نشر الثقافة والمعرفة واكتساب المهارات وتوظيفها في الحياة العملية.

#### دال- الواقع والتحديات

##### ١- الواقع

##### (أ) الأمية

بذلت جهود كبيرة لتحديد مستويات الأمية، إلا أن إحصاءات الأمية ما زالت غير دقيقة لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار المعايير الدقيقة لقياس الأمية وخصوصاً المفهوم الشامل للأمية. وهذا يفسر التفاوت في تحديد نسب الأمية في فلسطين. فعلى الرغم من توفر بعض البيانات من مصادر مختلفة عن مستوى الأمية في المجتمع الفلسطيني، فإن هذه البيانات لا تعتبر كافية لدراسة هذا الموضوع بعمق، حيث كان هناك اختلاف بين هذه المصادر في تعريف من هو الأمي.

##### (١) مراكز محو الأمية الحكومية

تتركز مراكز محو الأمية التابعة للمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، حيث يبلغ عدد المراكز فيه ٣٨ مركزاً بينما يوجد في الضفة الغربية مركزان فقط لا يتجاوز عدد الدارسين فيهما ٤٤ دارساً.

##### (٢) مؤشرات الإلمام بالقراءة والكتابة

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان ضمن الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة: يمثل هذا المؤشر عدد الأشخاص المنتمين إلى الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة الذين يمكنهم قراءة بيان موجز بسيط عن حياتهم اليومية وكتابته وفهمه مقسوماً على عدد السكان في الفئة العمرية ذاتها. وقد بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ٩٧ في المائة.

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار في الفئة العمرية ١٥ سنة وما فوق: هذا المؤشر يمثل النسبة المئوية للسكان البالغين من العمر ١٥ سنة وما فوق الذين يمكنهم قراءة بيان بسيط عن حياتهم اليومية وكتابته وفهمه. وعموماً، يتضمن مصطلح الإلمام بالقراءة والكتابة، الجانبين الحسابي واللغوي. وبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لهذه الفئة ٨٦,٤ في المائة. أما نسبة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث إلى معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الذكور في الفئة العمرية ١٥ سنة وما فوق فتبلغ ٨٦,٤ في المائة. ويقاس بهذه النسبة التقدم المحرز نحو تكافؤ الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة.

## (ب) التعليم المستمر

التعليم المستمر أساس التعليم غير النظامي أو التعلم المجتمعي، ويعتبر مكملاً للتعليم الرسمي وعنصراً رئيساً في التنمية المستدامة والتطور الفكري، وهو مرتبط بتنمية قدرة الأفراد وتطوير مهاراتهم ومستوى إنتاجهم ومساهماتهم في التغيير الاجتماعي.

ويلعب التعليم المستمر دوراً أساسياً في تنمية قدرات الإنسان على التفكير المنطقي والناقد، وتحسين مهاراته ومستوى إنتاجيته ودخله، ويمكنه بالتالي المساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلاده. إن أكبر التحديات في فلسطين هو دحر الاحتلال الإسرائيلي ومن ثم تحويل العنصر البشري فيها من عنصر يشكل عبئاً على التنمية إلى عنصر يكون هو الدافع لهذه التنمية.

ويعتبر التعليم والتدريب المهني والحرفي من أهم محاور التعليم المستمر وتشرف عليه عدد من الجهات والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، والجامعات ووكالة الغوث، والمراكز الثقافية الخاصة، بالإضافة إلى المؤسسات التربوية المختلفة.

## (١) التدريب والتعليم المهني والحرفي التابع لوزارة العمل

وهو يهدف إلى جعل نظام التدريب الفلسطيني فعالاً وكفؤاً ومرتبناً باحتياجات سوق العمل، ولتحقيق ذلك تم تأسيس مجلس استشاري يمثل جميع الأطراف ذات الصلة بالتدريب المهني والحرفي. وتقسم هذه الدورات إلى دورات صباحية ودورات مسائية.

(٢) التدريب والتعليم المهني التابع لهيئة شؤون الأسرى والمحررين

وقد ساهم هذا البرنامج في تمويل التعليم لعدد كبير من الأسرى المحررين، وكذلك التدريب المهني لآلاف الأسرى في مجالات عدة مثل النجارة والحداة والألمنيوم وقيادة المركبات والكمبيوتر وغيرها.

(٣) التدريب المهني الذي تشرف عليه المؤسسات المجتمعية والمراكز الثقافية

تنتشر المراكز الثقافية في أرجاء الوطن وخاصة في المدن الرئيسية بشكل كبير ويقبل عليها الطلبة من مختلف الأعمار وقد ازداد هذا الإقبال بشكل ملحوظ في السنتين الأخيرتين. لكن هذا التوسع لم يواكبه الاهتمام الكافي من قبل الجهات الرسمية، بالرغم من أن المراكز الثقافية تلعب دوراً مهماً في رفد سوق العمل بالأيدي العاملة.

(ج) التعليم غير النظامي: نقاط القوة والضعف

هنالك العديد من نقاط القوة التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق الأهداف وتشمل ما يلي:

- (١) الخبرة الطويلة للمنظمات الأهلية في المدارس الشعبية والتعلم النشط؛
- (٢) الإرادة القوية والإيمان بأهمية التعلم كسلاح تحرري وتنموي؛
- (٣) تطور خبرة المؤسسات التربوية وإن كانت من ضمن المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الخيرية؛
- (٤) وجود بعض الدعم من الدول والهيئات المانحة؛
- (٥) استعداد للعمل التطوعي والتضحية العالية.

كما توجد العديد من نقاط الضعف التي يجب معالجتها وهي التالية:

- (١) قلة المعلومات المتوفرة لأغراض الخطة؛
- (٢) عدم وجود خطة تنسيق بين هيئات المجتمع المدني لتحديد الأولويات وفق احتياجات المجتمع؛
- (٣) الاعتماد شبه الكلي على وزارة التربية فيما يتصل بقضية محو الأمية؛

- (٤) عدم وجود هيئة تربوية تشرف على برامج التعلم المستمر ومستوى المدربين والعاملين في مجال التربية؛
- (٥) ضعف مستوى التعليم الرسمي بسبب استمرار الاحتلال وضعف الامكانيات المادية؛
- (٦) ضعف الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج محو الأمية وتعليم الكبار؛
- (٧) محو الأمية الأبجدية وعدم الاهتمام بمحو الأمية الحضارية/الوظيفية؛
- (٨) قلة الدعم الذي تقدمه المؤسسات الدولية.
- وتتسبب المشكلات التي تتعلق بمراكز محو الأمية وضعف المنهج بما يلي:

- (١) عدم وجود الدافع الحقيقي للتعليم لدى المدرسين؛
- (٢) الانقطاع والتسرب؛
- (٣) الارتداد إلى الأمية؛
- (٤) غياب الحوافز لدى الدارسين.

## ٢- التحديات

يعتبر الاحتلال التحدي الأكبر الذي يواجه التعليم غير النظامي، إذ أن المواطنين قد يعطون الأولوية للأمن والسلامة، مما يؤدي لضعف دافع التعلم بالإضافة إلى عدم إدراكهم لأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في التعلم المجتمعي. وفيما يلي ملخص لبعض الصعوبات والتحديات في هذا المجال التي يجب أن تعالجها السياسات والأهداف.

### (أ) تحديات في المجال السياسي والاقتصادي

الوضع الناجم عن الاحتلال الذي يزيد من البطالة والفقر، وظاهرة التسرب من المدارس وعمالة الأطفال.

### (ب) تحديات في المجال الإداري

وفي مجال التخطيط: عدم وجود خطة وطنية موحدة لبرامج التعليم المستمر وعدم كفاية وسائل التعليم في ظل الاحتلال والطوارئ.

وفي مجال تنفيذ الخطط: عدم تنفيذ الخطة الوطنية للتعليم والتدريب المهني الفلسطيني بالرغم من خصوصية هذا القطاع من حيث عدم كفاية المراكز المهنية، ونقص الأبنية والتجهيزات في المراكز الموجودة، والنظرة الاجتماعية التي تعيق تطور هذا القطاع والالتحاق به.

وفي مجال التنسيق:

(١) ضعف التنسيق بين الإدارات الحكومية والقطاعات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم؛

(٢) ضعف إشراك القطاع الخاص في دعم المسيرة التعليمية؛

(٣) ضعف دور وسائل الإعلام والنشر في التعليم والثقافة.

وبالنسبة لمجال القوانين والتشريعات: الحاجة إلى صياغة القوانين والتشريعات التي تدفع نحو تحقيق التعليم للجميع والعمل على تنفيذها.

وفي مجال المعلومات والإحصاءات: غياب تشخيص المستوى الحقيقي للأمية وواقع واحتياجات التعليم والتدريب المستمر.

وفي مجال التدريب:

(١) قلة عدد المدربين المؤهلين؛

(٢) استخدام أساليب تدريب تقليدية لا تنمي الاعتماد على الذات.

وفي مجال القياس والتقييم: ضعف هذا الجانب ووجوب توفر معايير وأسس للقياس والتقييم.

(ج) تحديات تتعلق بالإمكانات

المرافق: نقص الأبنية والمرافق الملائمة التي تستجيب لمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة. والموارد: ضعف الموارد والإمكانات الأساسية مثل التمويل والموارد الفنية والبشرية.

(د) تحديات مجتمعية

(١) ضعف دور المجتمع المحلي في التعليم غير النظامي وخاصة مشاركة الشباب والمتقنين؛

- (٢) النظرة الاجتماعية التي تعيق المشاركة الحقيقية للمرأة في التعلم غير النظامي والعمل؛
- (٣) النظرة الاجتماعية الدونية للمهن والحرف والمهن اليدوية؛
- (٤) النظرة الاجتماعية التي تعيق تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- (٥) عدم كفاية المراكز والبرامج التي تعنى بالأنشطة الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية.

## هاء- الأهداف الاستراتيجية

### ١- أهداف الخطة الوطنية للتعلم غير النظامي

هنالك العديد من الأمور التي تؤثر في تحديد الأهداف الاستراتيجية والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وتشمل محاور التعليم غير النظامي وظروف الطوارئ وأهداف دكاك ذات العلاقة ما يلي:

#### (أ) محو الأمية

تشمل الخطة الوطنية عناصر تعالج جميع مستويات الأمية (الأبجدية والحضارية والوظيفية) والارتداد إلى الأمية. ويتطلب الحد من الأمية ما يلي:

- (١) الاستفادة بشكل جدي من الإعلان عن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣-٢٠١٢)، والانخراط ببرنامجه ونشاطاته المختلفة والاستفادة من دعم هيئات الأمم المتحدة؛
- (٢) الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال محو الأمية؛
- (٣) إعطاء الأولوية في برامج محو الأمية للشباب والإناث.

#### (ب) التعليم المستمر

- (١) خلق فرص في المجتمع الفلسطيني للتعلم واكتساب الفرد مهارة التعلم الذاتي المستمر؛
- (٢) إكساب المتدربين المعرفة والمهارات المهنية حسب احتياجات المجتمع وسوق العمل؛
- (٣) ضرورة الدفع باتجاه تطبيق الإرشاد المهني وتطبيق اختبارات الميول والقدرات في المراحل الدراسية الرسمية؛

(٤) التوعية المجتمعية باتجاه التعليم والتدريب المهني ودوره وأهميته؛

(٥) كما يجب أن يمتد التعليم المستمر ليشمل التأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي.

### (ج) التعليم خلال الطوارئ (تعليم الأطفال)

تولي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام قضية التعليم خلال الطوارئ أهمية خاصة. فالتعليم، إضافة إلى كونه حقاً أساسياً من حقوق الطفل، يساهم في حماية الطفل جسدياً ونفسياً.

وقد قامت وزارة التربية بمجهود جبار، خلال الثلاث سنوات والنصف الماضية للحفاظ على انتظام المسيرة التعليمية، إلا أن التأثيرات السلبية كبيرة وهي تتمثل في تدمير المدارس، وإغلاقها بالكامل أو جزئياً، وعدم التمكن من الوصول إلى المدارس بسبب الإغلاقات والحواجز وبسبب جدار الفصل العنصري. ولا شك أن الموت والدمار والحزن عوامل لها تأثير نفسي سلبي كبير على الأطفال يمنعهم من التركيز والاستيعاب. والواقع والتشخيص حول هذا الموضوع متضمن في محور التعليم الأساسي. ولهذا يجب توفير:

- (١) برامج بديلة ومرافقة تكون ممتعة وتعليمية في آن واحد بحيث لا يشعر الطلبة بالملل؛
- (٢) وأماكن تعلم توفر الحماية والأمان للأطفال ومعلميهم؛
- (٣) والحفاظ على القراءة ومهارات الحساب عند الأطفال (literacy and numeracy).

### (د) أهداف داكار (٢٠٠٠)

ترتكز الأهداف الاستراتيجية على أهداف داكار السنة وخصوصاً على:

الهدف الرابع: "تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو الأمية وتعليم الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار".

الهدف الخامس: "إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥ مع التركيز على فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع من تعليم أساسي جيد".

الهدف السادس: "تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعليم، ولاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة".

## ٢- الأهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم غير النظامي

(أ) تطوير التعليم غير النظامي بما يعزز النضال من أجل إنهاء الاحتلال والمساهمة في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) رفع كفاءة الموارد البشرية وتحسين أدائها بما يتلاءم مع حاجة المجتمع ومواكبة التطور الحضاري المعرفي والتكنولوجي وتوظيف المعرفة في العمل ومواجهة التحديات اليومية؛

(ج) العمل على تحقيق المساواة في الوصول إلى مصادر المعلومات والتعلم والتركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة وإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة والمهمشة في جميع الظروف بما فيها الطوارئ؛

(د) العمل على الحد من الأمية الأبجدية والمقنعة في المجتمع ومكافحتها.

## رابعاً- التعليم العالي الفلسطيني: الواقع والتحديات والتوجهات الاستراتيجية

### ألف- مقدمة

لقد حافظ الفلسطينيون، تحت الاحتلال الإسرائيلي وفي الشتات على حد سواء، على التزام عميق وراسخ بالتعليم باعتباره مصدراً رئيساً للإحساس بالقيمة الذاتية ومصدراً للأمن الفردي والجماعي. وعلى الرغم من العقبات الكبيرة التي واجهت التعليم العالي الفلسطيني خلال ثلاثة عقود، إلا أنه ساهم في تلبية احتياجات الشباب ووفر لهم فرص مواصلة التعليم والدراسة في فلسطين بعد أن حرموا من فرص الدراسة في الخارج. غير أن هناك حالياً إجماع على أن الضغوط الديموغرافية والسياسية والمالية تشكل عبئاً إضافياً على التعليم العالي، يضاف إليها عدم تحديد الأولويات تحديداً سليماً.

### باء- الإطار المفاهيمي

يهدف التعليم العالي إلى المساهمة في تطوير الإنسان الفلسطيني من جميع النواحي، من حيث فكره وقيمه ومهاراته، ليصبح مورداً بشرياً مبدعاً ومفكراً ومنتجاً. كما يشارك التعليم العالي في بناء

الوطن وتدعيم المجتمع الديمقراطي الحر وخدمة الإنسانية، ويساهم مع القطاعات الأخرى في مواجهة مختلف التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني في جميع ميادين الحياة وصولاً إلى تحقيق الذات الفلسطينية في انتمائها العربي والإنساني.

وأدى التعليم العالي الفلسطيني دوراً مهماً وفعالاً في تزويد أبناء الشعب الفلسطيني بالفرص والمحفزات لمتابعة الدراسة العلمية والتقنية وإخصاب الأفكار من خلال تبادل المعلومات مع المجتمع الأكاديمي الدولي وتطوير إمكانيات الإنتاج الفكري والاقتصادي. كما قام التعليم العالي الفلسطيني بترسيخ الهوية الفلسطينية مما ساعد على بقاء الشعب على أرضه. ولكن المرحلة الحالية تتطلب نظرةً متعمقةً وتحديداً أدق لرسالة التعليم العالي الفلسطيني لفترة نصف القرن القادم.

ويمكن بشكل عام تلخيص الإطار المفاهيمي للتعليم العالي في التالي:

- ١- التعليم العالي استثمار اجتماعي يساعد على تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته.
- ٢- التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة هو آلية لتطوير المجتمعات وتحويلها إلى مجتمعات متقدمة حضارياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً لتمكينها من المنافسة في عالم تسوده العولمة وسيطرة التكنولوجيا بكل أبعادها.
- ٣- التعليم العالي هو منظومة متكاملة لها مقوماتها وعناصرها وليس مجرد مجموعة من مؤسسات التعليم العالي.

## جيم - الواقع والتحديات

### ١- واقع التعليم العالي الفلسطيني

معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي في فلسطين - مجموع الملتحقين مقسوماً على عدد السكان - أعلى بكثير من المتوسط بالنسبة لإقليم الشرق الأوسط وبالنسبة للبلدان النامية على المستوى الدولي.

ويتسم التعليم العالي الفلسطيني بمستويات عالية من المشاركة وتمويل جيد نسبياً، غير أن متوسط الانفاق لكل طالب في التعليم العالي الفلسطيني منخفض، فيما تعتبر نسبة أقساط التعليم من النفقات الجارية للجامعات وحصّة الأقساط من مجمل العوائد مرتفعة جداً. وفي الوقت ذاته، تعتبر نسبة الانفاق الحكومي على التعليم منخفضة جداً وفق المقاييس الدولية، ويتركز الاعتماد الكبير على الأقساط والمانحين باعتبارهما أهم مصدرين لتمويل التعليم العالي الفلسطيني.

ويوجد درجة عالية من التباين بين الجامعات والكليات الفلسطينية. كما تتفاوت نسبة الطلبة إلى المدرسين الأمر الذي يشير إلى ضرورة إعادة هيكلة هذا القطاع وترشيده. وهناك أيضاً تباينات ملموسة بين كليات المجتمع الحكومية والخاصة، إذ يلاحظ أن بعض الكليات قليلة الاستخدام إلى حد كبير في حين تكتظ كليات أخرى بالطلبة للاستفادة من الهيئة التدريسية فيها. وتشير هذه التباينات، كما هو الحال بالنسبة للجامعات، إلى ضرورة ترشيد بنية الكليات.

## ٢- التحديات التي تواجه التعليم العالي الفلسطيني

على الرغم من القدرة التي أظهرها التعليم العالي الفلسطيني على البقاء، بل والنمو، في ظل أوضاع متقلبة عبر العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه يواجه اليوم عدداً من التحديات الجسام التي يمكن تلخيصها على النحو التالي: نمو غير مضبوط وتوسع غير مدروس، وملاءمة اجتماعية وجودة أكاديمية مشكوك بهما، وتمويل غير موثوق، وإدارة غير فعالة حيث نما هذا القطاع في حجمه ومجاله بقدر يتخطى أساليب الإدارة التقليدية والأطر التنظيمية القائمة. ويمكن تناول هذه التحديات على النحو التالي:

### (أ) التحدي: عدم ملاءمة برامج التعليم العالي الفلسطينية لاحتياجات المجتمع الفلسطيني وإقليم الشرق الأوسط بشكل عام

تتمثل إحدى السمات التي يتميز بها واقع التعليم العالي الفلسطيني في أن ما يدرسه الطلبة الفلسطينيون كثيراً ما لا يتلاءم مع احتياجات الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط عامة. فهناك تركيز أكبر لطلبة التعليم العالي الفلسطيني في حقول دراسة مختلفة على حساب الحقول العلمية.

وثمة مصدر آخر للقلق بخصوص ضعف ملاءمة التعليم العالي الفلسطيني، وهو الانخفاض المستمر في عدد طلبة كليات المجتمع مع ازدياد معدلات الالتحاق بالجامعات. ولقد تغيرت توجهات الالتحاق بهذا الشكل في وقت كانت تتنامى فيه بشكل سريع حاجة المنطقة إلى خريجين يمتلكون مهارات تقنية.

### (ب) التحدي: تراجع جودة التعليم العالي الفلسطيني نتيجة النمو السريع في معدلات الالتحاق وقلة الموارد

اعتمدت الجامعات الفلسطينية عبر الزمن على ثلاثة عوائد رئيسية بنسب متفاوتة وهي: المساهمات الخارجية، وأقساط التعليم، ومصادر متنوعة أخرى. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية المصدر الذي جاء منه حوالي ثلاثة أرباع التمويل الكلي للجامعات الفلسطينية خلال السبعينات وحتى

أواخر الثمانينات. ولم يكن طلب الأموال من المصادر الخارجية لتأسيس جامعة يمثل عقبة ملموسة. فأغلب الموارد اللازمة لغايات البناء كانت تأتي على شكل تبرعات من فلسطينيي الخارج والجمعيات الخيرية. وقد كان لتدفق الدعم من منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الخيرية مساهمة ملموسة في تغطية النفقات المتعلقة بإدارة العمل.

وكان من شأن هذا التقليد السائد، أي توفر التمويل الخارجي بسلاسة، أن شجع الجامعات الفلسطينية على اتباع سياسات التوسع، مع السماح لها في الوقت ذاته باستيفاء أقساط تعليم منخفضة. إلا أن نمط الاعتماد على مصادر الأموال الخارجية وتخفيض مستويات أقساط التعليم قد تغير بشكل حاد في أعوام التسعينات حيث ارتفعت حصة أقساط التعليم من إجمالي دخل الجامعات.

ومن التوجهات المقلقة الأخرى في التعليم العالي الفلسطيني، التفاوت في نمو الهيئات التدريسية وعدد الطلبة عبر الوقت، فقد ازداد عدد الطلبة بأكثر من الضعف خلال الأعوام الأربعة الماضية، فيما بقي عدد هيئة التدريس على حاله تقريباً.

ونتيجة لهذه التوجهات، أصبحت مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية تعاني بشكل كبير من شح الموارد المالية اللازمة لدعم برامجها التعليمية. فغالبية الجامعات تعاني من عجز مزمن وتضطر للبحث عن أموال بديلة حتى لتغطية أبسط النفقات الأولية. وتعثرت آفاق التطوير بالنسبة لغالبية مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية بسبب الافتقار إلى تمويل حكومي موثوق وثابت وعدم وجود استراتيجية لمعالجة هذه المشكلات المالية.

وأدت المشكلات المتعلقة بالتوجهات المالية وتوجهات الالتحاق إلى انتشار تصور بأن جودة التعليم العالي الفلسطيني في انخفاض نتيجة نقص الموارد وكثافة الضغوط الاجتماعية نحو الالتحاق بالتعليم العالي. وفيما لا تتوفر بيانات موثوقة ومنهجية لتأكيد هذا التصور، إلا أن مما لا شك فيه أن هذه الفترة الطويلة التي اتسمت بتنامي أعداد الملتحقين بشكل متسارع يفوق نمو الموارد بكثير قد عملت على تقليل جودة التعليم التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية.

### (ج) التحدي: عدم تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم العالي وعدم قدرة نظام التعليم العالي ببنائه الحالية على تلبية الطلب المتوقع مستقبلاً

لا تتيسر فرص التعليم العالي بكامل مداها للطلبة من العائلات التي تمتلك موارد عائلية أقل، وذلك بسبب ارتفاع مستويات أقساط التعليم. إذ لا يتوفر دعم مالي بالقدر الكافي لمساعدة الطلبة وعائلاتهم على سداد هذه الأقساط، ولا يوجد متسع كاف في المؤسسات الفلسطينية لتوفير فرص دراسية ذات تنوع كاف لكل الطلبة المؤهلين للالتحاق بالتعليم العالي.

ومن ناحية أخرى، فإن مستوى مشاركة الإناث وانتفاعهن من فرص التعليم العالي الفلسطيني لا يبدو مشكلة كبيرة حيث يصنف مستوى مشاركة الإناث في قطاع التعليم العالي فوق المتوسط بين بلدان الشرق الأوسط الأخرى وبين البلدان النامية الأخرى، ولا يقل بقدر ملموس عن نظيره في العديد من البلدان المتقدمة. ومع ذلك، تلتحق النساء الفلسطينيات، كما في أغلب البلدان الأخرى، بمجال التربية والحقول الأخرى غير الحقول العلمية، وهو ما يجب أن ينظر إليه كمصدر للقلق.

ولكن الاعتبارات الرئيسية بخصوص تيسر التعليم العالي الفلسطيني ترتبط في واقع الأمر بقدرة النظام على الاستجابة للاحتياجات المستقبلية أكثر مما ترتبط بعدم التكافؤ الذي يسود النظام الحالي. فأوجه عدم التكافؤ السائدة حالياً، مهما كانت كبيرة، لا تخرج عن الاتجاه السائد في العديد من البلدان المتقدمة، ناهيك عن الحديث عن غالبية البلدان النامية حيث تعتبر أوجه عدم التكافؤ هذه أعلى بكثير مما هي في التعليم العالي الفلسطيني. ويتمثل الاعتبار الأكثر إلحاحاً بشأن تيسر التعليم العالي الفلسطيني، في ما إذا سيكون هذا التعليم متيسراً للأعداد المتنامية من الطلبة المتخرجين من الدراسة الثانوية، إذ أنه بدون إحداث تغييرات في بنية التعليم العالي الفلسطيني، لن يكون بمقدوره الاستجابة للاحتياجات التي ستنتج عن النمو في أعداد خريجي المرحلة الثانوية.

(د) التحدي: غياب بنية إدارة فعالة على المستويين الوزاري والمؤسسي قد يحول دون استجابة قطاع التعليم العالي للتحديات التي تواجهه

تفتقر كل من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي إلى الطاقات الإدارية اللازمة لمعالجة التحديات الجدية التي يواجهها هذا القطاع. وإن هذا النقص في الفعالية يظهر في أشكال عدة:

(١) غياب الشفافية عبر مجمل قطاع التعليم العالي: إن حجم الأموال التي تقدمها السلطة الوطنية الفلسطينية فعلياً لمؤسسات التعليم العالي، غير معروف على وجه الدقة ويختلف بشكل ملموس عن المبالغ المخصصة لهذا الغرض من خلال التشريعات. ولا تتسجم الطريقة الحالية لتوزيع الأموال العامة على المؤسسات مع الأسس السليمة للإجراءات الحكومية؛

(٢) ضعف التنسيق بين وزارة التربية والتعليم العالي والمؤسسات: تملك وزارة التربية والتعليم العالي القليل من فاعلية التحكم والتأثير في أنشطة المؤسسات، مما يقوض قدرتها على التنسيق. كما يسهم في نقص التنسيق تاريخ امتد لـ ثلاثين عاماً غياب فيه أي نظام مركزي للتعليم العالي، وكانت المؤسسات تسترشد خلاله بمنظورها الخاص إلى حد كبير؛

(٣) تدني مستوى التعاون بين مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية: من شأن الوضع السياسي والاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يعزز الضرورة الملحة للمزيد من التعاون بين الجامعات والكليات الفلسطينية. إلا أنه لا يوجد الكثير من التعاون الأكاديمي في الوقت الراهن، ولا يزال التنافس على استقطاب الطلبة مستمراً؛

(٤) عدم ملاءمة إجراءات الاعتماد: إن نظام الاعتماد المعمول به حالياً أشبه بقائمة تدقيق لبعض المعايير المتعلقة بتوفر الطواقم والموارد، كالمكتبة مثلاً، وهيكلية البرنامج إلى حد ما. وما يزيد الأمر سوءاً أن مؤسسات التعليم العالي لا تتبع معايير مقرة للجودة ولا يتوفر لديها بيان برسالتها يقوم بدور المرشد لها في مسيرتها. ولم تخضع أي من هذه المؤسسات لعملية تقييم لتحديد جودة التعليم الذي تقدمه (أي تقييم الاعتماد الشمولي)؛

(٥) غياب نظم معلومات الإدارة ونظم الموازنة على مستوى القطاع والمؤسسات: يفترق نظام التعليم العالي إلى نظام موحد ومناسب لمعلومات إدارة التعليم العالي. وتعتبر البيانات الإحصائية المتاحة، كما تقدمها مؤسسات التعليم العالي، ضعيفة ولا تحتوي على قاعدة معلومات متماسكة يمكن استخدامها للتخطيط، كما أنها غير مرتبطة بالمعلومات الديموغرافية والاقتصادية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ومن شأن عدم معالجة التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي الفلسطيني بشكل منهجي أن يزيد من عدم قدرة هذا القطاع على الاستدامة وسيؤدي إلى استمرار انخفاض الجودة، وبقاء مسألة الملاءمة موضعاً للشك.

#### دال - الرؤية

تستند الأهداف العامة للتعليم العالي الفلسطيني إلى تكامل الأبعاد الفكرية والروحية والتطبيقية بطريقة تضمن، بغض النظر عن المؤسسة التي تقدم التعليم ومستوى الدراسة، تنمية الفكر والروح والمهارات التطبيقية.

وتعمل وزارة التعليم العالي على إحداث النقلة النوعية المطلوبة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في جميع المجالات من خلال:

- ١- وضع السياسات المالية التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة.
- ٢- تحسين جودة التعليم العالي.
- ٣- تحسين الأجهزة الإدارية في مؤسسات التعليم العالي وتطويرها.

- ٤- ترسيخ التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص.
- ٥- التركيز الشمولي على البعد التطبيقي للتعليم العالي الفلسطيني.
- ٦- التركيز على البحث العلمي كأحد مقومات التعليم العالي.

#### هـ- الأهداف الاستراتيجية

تتبنى استراتيجية تطوير قطاع التعليم العالي التوجهات الرئيسية التالية:

على صعيد التمويل: بالنظر إلى القيود المالية والقدر الكبير من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، تبدو أية توجهات مبنية على توفير الاستقرار المالي لمؤسسات التعليم العالي أمراً غير واقعي حيث أن مستوى الدعم المالي الحكومي للتعليم العالي الفلسطيني لا يتوفر بالقدر الكافي. لذا، بات من الضروري إدخال عدد من الإصلاحات الرئيسية وتصميم سياسات تمويل للتعليم العالي الفلسطيني تكون مبنية على توجيه التمويل الحكومي بطرق ترتقي بنظام التعليم العالي الذي سيبقى في إطار القطاع العام/غير الربحي إلى حد كبير.

ويبدو نهج الدعم المالي المرتكز إلى الطلبة الأكثر منطقياً بالنسبة للتعليم العالي الفلسطيني في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور. ويتمثل هذا التوجه إلى اعتبار الطالب محور وأساس عملية دعم قطاع التعليم العالي ومؤسساته المختلفة عبر سياسات تحث هذه المؤسسات على التنافس على قبول الطلبة في برامج تحدها الدولة كأولوية وطنية ملحة. ولتحقيق ذلك، يجب بناء توجهات التمويل على أساس المبادئ التالية:

١- التركيز على تحسين قدرة الطلبة على الدفع مقابل التعليم العالي بدلاً من دعم المؤسسات كوسيلة أساسية للدعم الحكومي للتعليم العالي. وينبغي أن تتلمس توجهات التمويل احتياجات الطلبة بحيث تشمل على توسع حقيقي في حجم القروض والمنح الدراسية التي ستتاح للفلسطينيين للدراسة في كافة المؤسسات الفلسطينية. ومع ذلك، يمكن أن تمتد السياسات المرتكزة إلى الطالب لتشمل أيضاً تمويل المؤسسات.

٢- توجيه الأموال الحكومية نحو تلبية الاحتياجات الوطنية والإقليمية لتنمية الموارد البشرية من خلال التركيز على البرامج التي تحدد على أنها ذات أولوية عالية. وبسبب الحجم المحدود جداً من الأموال الحكومية التي ستقدم إلى التعليم العالي الفلسطيني، من الضروري أن يتم توزيع هذه الأموال بشكل مبدئي على أساس الأولويات الوطنية وليس على أساس قرارات المؤسسات وأولوياتها.

٣- توفير القروض بالقدر الكافي عن طريق الاعتماد على برامج القروض الطلابية القائمة حالياً وعلى البرامج التي تديرها مؤسسات التعليم العالي.

٤- تقديم دفعات تكميلية للمؤسسات لتغطية التكاليف المعيارية في حقول الدراسة ذات الأولوية العالية. ويقضي هذا النهج أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي بتقديم دفعات للجامعات على أساس عدد الطلبة المنتحقين بالحقول الدراسية ذات الأولوية العالية.

وعلى صعيد النهوض بالجودة والنوعية والملاءمة: توسيع الإمكانيات والطاقات في كل من الجامعات وكليات المجتمع كوسيلة لتلبية الاحتياجات الأكاديمية والمهنية.

١- تغيير التوجهات في معدلات الالتحاق بالجامعات والانخفاض الملموس في أعداد طلبة كليات المجتمع لتحقيق قدر أعظم من الملاءمة في التعليم العالي الفلسطيني.

٢- إيجاد نظام جامعي يعكس الأولويات الوطنية والإقليمية بصورة أفضل من خلال زيادة عدد المقاعد في الحقول ذات الأولوية العالية مع خفض عددها في الحقول الأدنى على سلم الأولويات.

٣- توسيع طاقات كليات المجتمع من خلال تزويدها بكل الأموال اللازمة لتطبيق "الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني" حسبما وردت في "الخطة التنفيذية للتعليم المهني والتقني، ١٩٩٨". وسيتضمن ذلك توسيع فرص التعليم المهني والتقني بالتوافق مع الاستراتيجية الوطنية من خلال زيادة تمويل كليات المجتمع وتخصيص منح دراسية لطلبة كليات المجتمع لحثهم على الانضمام بقدر أكبر إلى فرع التعليم والتدريب المهني والتقني.

٤- تطوير آلية فعالة لضمان الجودة وعملية تقييم متواصل من خلال الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية بهدف التأكد من أن المؤسسات والبرامج الدراسية المرخصة تفي بمعايير الجودة المحددة سلفاً، ومساعدة المؤسسات والبرامج الدراسية على تحسين جودة التعليم الذي تقدمه.

وأما على صعيد تضمين الإدارة الذاتية للجامعات الفلسطينية العامة/غير الربحية قدراً أكبر من المساءلة بحيث يكون التركيز على الحوافز أكثر مما هو على تنظيم عمل المؤسسات. فنظراً لطبيعة نظام التعليم العالي الفلسطيني ونشأته وطبيعته، من المفضل تبني سياسة الحوافز كمنهجية لتنظيم عمل المؤسسات وتمكينها من تحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية. ومن المهم أيضاً أن يتم الحفاظ على طبيعة الجامعات كمؤسسات عامة إلى حد كبير وأطر غير ربحية تديرها مجالس أمناء مستقلة. ويجب منح الجامعات درجة عالية من السلطة في ما يخص إدارة وظائفها المختلفة وتقرير كيفية صرف الأموال العامة. ولكن يتعين أن تقترن هذه الإدارة الذاتية بدرجة مماثلة من المساءلة. ويمكن إدخال الحوافز بعدة طرق منها ما يلي:

١- دعم تحسين جودة التعليم العالي الفلسطيني بهدف النهوض بالتعليم والأبحاث في المجالات الرئيسية عن طريق تخصيص نسبة من موازنة التعليم العالي لإقامة صندوق لتحسين الجودة يتم

استخدامه في مجالات مثل تطوير هيئات التدريس والطواقم، والتدريب، وتطوير البرامج، وتشجيع المشاريع المدرة للدخل، وتحسين المرافق، وتطوير التعلم عن بعد.

٢- دعم احتياجات التطوير الأساسي للجامعات وكليات المجتمع بهدف دعم البنية التحتية لتطوير البرامج الجارية والمستقبلية، بحيث تعطى الأولوية للبرامج التي تلبى الاحتياجات الوطنية وتحت على إقامة مراكز تميز.

وعلى صعيد تحسين إدارة المؤسسات وقطاع التعليم العالي ككل باعتباره عنصراً رئيساً في استراتيجية التطوير: تعزيز طاقات قطاع التعليم العالي ومؤسساته لإدارة الموارد بفعالية. ويشمل ذلك إيجاد نظم تخطيط الموازنات ونظم معلومات الإدارة لكي يتم تطبيق جميع التوجهات بكفاءة. وسيطلب ذلك وضع خطط لتحسين الإدارة، والنهوض بنظم معلومات الإدارة، ووضع إجراءات للتقييم المتواصل. كما يستوجب تطوير برنامج متواصل في التدريب الإداري لكوادر الوزارة والإداريين الجامعيين، وتطوير نظام موثوق ومتناسك لمعلومات الإدارة يكون مرتبطاً بالمعلومات الديموغرافية والاقتصادية الفلسطينية، وتطوير عملية تقييم متواصل.

وعلى صعيد المحافظة على التيسر حالياً وفي المستقبل: لا بد من أن تتوفر للطلبة وعائلاتهم مستويات كافية من الدعم المالي من خلال:

- ١- المنح الدراسية لمساعدة الطلبة المحتاجين من ذوي القدرات.
- ٢- القروض لمساندة عدد أكبر من العائلات في دفع تكلفة التعليم العالي.

وعلى صعيد البحث العلمي سيتم تمويل الأبحاث بشكل منفصل عن التعليم على أساس المشاريع ومراجعة النظراء في المجالات ذات الأولوية الوطنية العالية.

بناء وتشجيع الطاقات البحثية الانتقائية في مؤسسات التعليم العالي من خلال تخصيص صندوق للأبحاث، يكون منفصلاً عن التمويل الأساسي للتعليم.

ويمكن في ظل هذا النهج التمويلي الداعي للفصل أن يتم تمويل الأبحاث في عملية من خطوتين. أولاً، تقوم وزارة التربية والتعليم العالي بتخصيص مبلغ محدد لتمويل مقترحات الأبحاث وتوضح، بالتشارك مع مجلس التعليم العالي، المجالات ذات الأولوية للتمويل. وثانياً أن يقوم مجلس البحث العلمي بمراجعة المقترحات والتوصية بالمشاريع التي ينبغي تمويلها حسب مجموعة محددة من المعايير.

وعلى صعيد الإجراءات الإدارية/التنظيمية: ينبغي تدعيم خطوات التوجهات التي نوقشت أعلاه بسلسلة من الإجراءات الإدارية والتنظيمية التي ستساعد في ضمان مستويات مناسبة من الجودة والتيسر في قطاع التعليم العالي.

### تقوية الهيكلية الإدارية للتعليم العالي

(أ) تطوير خطة بالتشاور مع مؤسسات التعليم العالي لتحسين الإدارة المؤسسية. ويتمثل أحد المكونات الهامة لهذه الخطة في التدريب على مجالات مثل التقدير والتقييم الذاتي والتخطيط؛

(ب) تطوير نظام فعال وموثوق للمعلومات وحفظ البيانات والتقارير بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي بهدف الوصول إلى نظام معلومات فعال يأخذ في الاعتبار نظم المعلومات الأخرى ذات الصلة، الديموغرافية والاقتصادية، والوطنية والإقليمية؛

(ج) إعداد خطة لتقديم الحوافز للجامعات لاجتذاب الكوادر المؤهلة والخبرات واستقطاب الطواقم على المستوى المتوسط للوزارة. ويتضمن ذلك تزويد النظام الحالي بوسائل مالية تكميلية مرنة.